



أصل القيم ومنبع التقويم الأخلاقي

* محمد خليفة عبد الحفيظ عبد المولى^١

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

DOI: <https://doi.org/10.54172/mjssc.v4i2.1394>

المستخلاص: تتناول هذه الدراسة البحث في أصل القيم، ومنبع التقويم الأخلاقي، باعتبار أن القيم محور الدراسات الأخلاقية جميئاً، ومحرك الفعل الأخلاقي، وبه ننتقل مما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون، وهدفنا هنا أن نتعرف على آراء الفلاسفة بمختلف اتجاهاتهم الفكرية في أصل القيم، ونكشف عن الطابع الإشكالي في البحث عن مصدر الأحكام التقويمية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، مع عدم إغفال المناهج الأخرى، ومن أهم نتائج الدراسة أن الحكم القيمي ومنبع التقويم الأخلاقي يتآرجح بين اتجاهين: أحدهما مصدر ذاتي في الإنسان: العقل، أو الضمير، أو الحاسة الأخلاقية أو اللذة وال الألم، واتجاه آخر يتجلّى في مصدر خارجي يتمثل في الدين أو المجتمع أو السلطة أو القانون، ولعل الأقرب إلى الصواب منبع الحكم القيمي ذاتياً يرد إلى طبيعة العقل البشري، ولكن ينبغي ألا نغفل تأثير المصدر الخارجي، فليست القيم إلا تعبيراً عن رغبة الفرد في إرضاء الجماعة التي ينتمي إليها.

الكلمات المفتاحية: فلسفة، قيم، مصادر أحكام تقويمية.

The origin of values and the source of moral evaluation

Mohammed Khalifa A. Hafeez A. Mawla^{1*}

¹ Department of Philosophy, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: This study deals with research into the origin of values, and the source of moral evaluation, considering that values are the focus of all ethical studies, and a driver of moral action and through them we move from what is to what should be, and our goal here is to get to know the opinions of philosophers with their various intellectual trends. On the origin of values and revealing the formal nature in the search for the source of evaluative judgments. This study relied on the critical analytical approach while not neglecting other approaches. Perhaps what is closest to what is correct is the subjective source of value judgment that is due to the nature of the human mind, but we should not ignore the influence of the external source, as values are nothing but an expression of the individual's desire to please the group to which he belongs.

Keywords: Philosophy, values, sources of evaluative judgments.

المقدمة

ليس أيسر من أن يقال إن القيم من أهم مباحث الفلسفة، ولكننا لاحظنا في دراستنا هذه أن القيم ليست مجرد مسألة فلسفية يهتم بها الفلاسفة، بل هي مشكلة إنسانية كبرى، يُعنى بدراستها الباحثون في الاقتصاد وعلماء الرياضيات والهندسة، وفي مجال العلوم الإنسانية كعلم النفس والاجتماع ورجال القانون...الخ، ولن يكون في وسعنا في هذا السياق أن نتعرض لكل هذه المسائل، ولكن حسبنا أن نبحث عن أصل القيم وبيان التباين والاختلاف في مصادر الأحكام التقويمية.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تناقش موضوع القيم الذي يعد محور الدراسات الأخلاقية جمِيعاً باعتبار أن القيم محرك للفعل الإنساني، وبه ننتقل مما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون.

الهدف من الدراسة:

الغاية الأساسية هي الكشف عن الطابع الإشكالي في البحث عن مصدر الأحكام التقويمية، وقد وجدت السبيل إلى هذا الغرض في تحديد معنى القيم، وتوضيح الفرق بين الأحكام التقريرية والأحكام التقديرية وصولاً إلى منابع التقويم الأخلاقي.

إشكالية الدراسة:

السؤال عن أصل القيم وعن منبع القيم الأخلاقية أهي الذات الإنسانية أم سلطة خارجية إلهية أو اجتماعية؟

هذا السؤال يشكل بنية هذه الدراسة التي تضمنت ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التفكير في أصل القيم.

المبحث الثاني: التفكير في الأحكام التقويمية.

المبحث الثالث: التفكير في منبع التقويم الأخلاقي.

المبحث الأول: التفكير في أصل القيم:

أولاً القيم: "المعنى العام":

القيم Values جمع قيمة Value التي ارتبطت في أذهاننا بالاقتصاد، فأصبحت تعني فيما تعنيه البيع والشراء والتبادل التجاري، وفيما لو رجعنا إلى المعاجم، والموسوعات اللغوية، والفلسفية تطالعنا منذ الوهلة الأولى بكلمة قيمة Value مرادفة للثمن.

ففي لسان العرب قَوْمَ السَّلْعَةَ وَاسْتَقَامَهَا قَدْرُهَا، وَالْقِيمَةُ: وَاحِدَةُ الْقِيمِ، وَأَصْلُهُ الْوَلُو؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ مَقَامَ الشَّيْءِ. وَالْقِيمَةُ ثَمَنُ الشَّيْءِ بِالْتَّقْوِيمِ (ابن منظور، 1981، 3783) وفي المعجم الوسيط (قيمة) الشيءَ تُثْبِيَّماً: قَدْرَ قِيمَتِهِ" (مجمع اللغة العربية، 2004: 771)، إذن قيمة الشيء في اللغة تعني الدلالة على التقدير.

ويدور معنى القيمة في اللغة حول الثمن، إلا أن الثمن قد يكون مساوياً للقيمة أو زائداً عليها أو ناقصاً عنها، والفرق بينهما أن ما يُقدّر عوضاً للشيء يسمى ثمناً له كالدرهم والدينار (صلبيا، 1982: 212). ويقال: "تعادل القيمة parity value بمعنى: تكافؤ بين سعرى عملتين عندما يمكن مبادلة إداحتها بالأخرى بنفس سعر التحويل الرسمي السائد، أما عن فائض القيمة Surplus Value: الربح المضاف إلى كلفة الانتاج لسلعة ما، أو هو بوجه عام زيادة قيمة السلعة أو الدخل بسبب خارج عن السلعة أو الدخل ذاته" (مختار، 2008: 1878).

ويقال: قيمة السلعة على تفاوت بين الاقتصاديين في تحرير مفهومها وعناصرها ومعاييرها وأنواعها، فهناك قيمة الاستعمال، وهناك قيمة التبادل، فالماء والهواء لهما قيمة كبيرة في الاستعمال، بينما قيمتهما ضئيلة في التبادل، إذ هما في الغالب مُتاحان بلا بدل، بينما الماس له قيمة ضئيلة في الاستعمال وكبيرة جداً في التبادل، والاقتصاديون حينما يتحدثون عن القيمة يقصدون عادة قيمة التبادل، والقيمة بهذا المعنى يقصد بها السعر المقرر للسلعة، ومع ذلك يميز بين القيمة والسعر على أساس أن القيمة حقيقة، بينما السعر اعتباري بحسب التراضي بين المتبادلين للسلعة، ولهذا قد تكون القيمة أكبر أو أقل من السعر (بدوي، 1975: 89).

يتضح مما سبق أن القيمة بمعنى السعر تزيد وتنقص؛ لأنها قابلة للتبدل، هذا يعني أن امتلاع مثل هذه العملية التبادلية ممكن، ومن ثم فالقيمة تزيد عند احتكارها في لحظة الاستعمال وأنها قابلة للاقتناء وللبيع بحسب ثمن معين.

وفي المدلول الرياضي حسب (مراد وهبة) نقول: إن "3" هي قيمة "س" إذا كان الرمز "س" في صيغة رياضية يرمز إلى العدد "3"، وكذلك في المنطق الرمزي نطلق كلمة قيمة على الاسم الذي نضعه مكان الرمز في دالة القضية لتحول إلى قضية فاسدة "العقد" هو قيمة "س" إذا ما وضعناها في الدالة "س إنسان" لتصبح "العقد إنسان" (وهبة، 1979: 343).

والقيمة بمعنى "ثمين" نطلقها على الوقت Valuing Time ذلك المورد النادر، فبمجرد إنفاقه يتضيّع إلى الأبد، لا يمكن تخزينه أو استعادته، لذلك فالوقت هو المورد الأكثر عرضه للضياع، والأكثر قيمة أيضاً، وكثيراً ما يؤكّد المعلمون، والمبتكرّون العظماء عبر العصور على أهمية الوقت، وتقديره، ومن هنا جاءت الأمثل تعبيراً صادقاً فيقال في ذلك "الوقت والمد والجزر لا ينتظران أحد" ويقال "التسويف سارق الوقت" ().

Naagarazan, 2006:13

ومن التعبيرات التي لها دلالة كبيرة على أهمية الوقت في حياة الإنسان ما يأتي:
يقال: لإدراك قيمة سنة واحدة: أسأل طالباً رسب في الامتحان، ولكي تدرك قيمة الشهر أسأل الأم التي على وشك ولادة طفل خديج، أما عن إدراك قيمة الأسبوع فأسأل محرر الأخبار الأسبوعية، ولكي تدرك قيمة يوم واحد

أسأل العامل اليومي، وعن إدراك قيمة الساعة أسأل العشاق شوًقا للقاء، ولإدراك قيمة دقة واحدة أسأل شخصاً فاته القطار، أما عن إدراك قيمة ثانية واحدة فاسأله شخصاً نجا من حادث، ولإدراك قيمة ملي ثانية واحدة أسأل الشخص الذي فاز بالميدالية البرونزية في الألعاب الأولمبية، وعن إدراك قيمة دقة واحدة من الثانية أسأل فريق ناسا من العلماء، ولإدراك قيمة النانو ثانية أسأل مهندس أجهزة (Naagarazan, 2006: 13).

والحق أنتا لو أمعنا النظر لاستطعنا أن نتبين أن الوقت أثمن ما يملكه الإنسان وأساس الواقع إنْ ضاع لا يمكن استعادته وبدونه لا يمكننا فعل أي شيء، فما هي الحياة إذا لم تكن في إطار الوقت؟

ثانياً القيمة: "المعنى الأخلاقي":

وبعد أن عرفا المدلول العام للقيمة، ماذا عن القيمة بالمعنى الأخلاقي؟

أما عن استعمال هذه الكلمة في المجال الفلسفـي فهي: نظرية القيمة (Theory of value) و تسمى أيضـاً مبحث القيم الأكسيولوجيا Axiology وهو فرع من فروع الفلسفة يهتم بمسائل الحق والخير والجمال (Audi, 1995: 949)، هذه هي القيم المطلقة التي اتفق عليها جمهرة الباحثـين، قيمة الحق التي يدرسها علم المنطق، قيمة الخير التي يدرسها علم الأخـلـقـ، قيمة الجمال التي يدرسها علم الجمال.

والقيمة الأخـلـقـية هي قيمة فعل الخـير Good وهي تتـبـقـ عن إحدـى الـقيـمـ الفلـسـفـيـةـ السـالـفـةـ الذـكـرـ أحدـ فـروعـ مـبـحـثـ الـقيـمـ الأـكـسـيـولـوـجـيـ Axiology، وهذا يعني أن فكرة الخـير تعد أساسـاً لـسلـوكـ الخـلـقـيـ.

وقد اختلف الفلاسفة منذ القدم ومازالوا يختلفون حول تحديد معنى الخـيرـ، أو الـقيـمةـ الأخـلـقـيةـ، فـمـنـهـمـ منـ أـرـادـ عـدـ الخـيرـ سـعـادـةـ، وـالـسـعـادـةـ لـذـةـ حـسـيـةـ أوـ مـعـنـوـيـةـ، وـمـنـهـمـ منـ أـرـادـ عـدـ الخـيرـ فـضـيـلـةـ: فـضـيـلـةـ شـجـاعـةـ، أوـ عـدـ، أوـ إـحـسـانـ، أوـ نـظـامـ، أوـ فـيـ الحـبـ: حـبـ الـوـطـنـ أوـ حـبـ الـبـشـرـ، وـمـنـهـمـ منـ أـرـادـ عـدـ الخـيرـ تـشـبـهـاـ بـالـإـلـهـ، وـمـنـهـمـ منـ أـرـادـ عـدـ الخـيرـ مـنـفـعـةـ أـثـرـةـ أوـ إـثـارـاـ (العوا، 1986: 516)، وـرـبـماـ كـانـ اـخـتـالـ الفـلـاسـفـةـ وـمـذـاهـبـهـمـ المـتـبـاـيـنـةـ قدـ صـعـبـ عـلـىـ الـبـاحـثـيـنـ وـضـعـ تـعـرـيـفـ دـقـيقـ يـحدـدـ مـاـهـيـةـ "قيـمةـ الخـيرـ"، وـلـهـذاـ فـإـنـ أـيـةـ مـحاـوـلـةـ فـيـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ يـمـكـنـ التـوـصـلـ إـلـيـهـ مـنـ خـلـالـ فـهـمـ تـطـورـ الـعـصـورـ وـالـثقـافـاتـ وـآرـاءـ الـمـفـكـرـيـنـ عـلـىـ مـخـلـفـ مـذـاهـبـهـمـ.

لكن على الرغم من هذا التباين والآراء المختلفة، فإن هناك من يرى أن الإنسان بفطرته يقيس صواب السلوك بمقاييس "الخير" الذي يتربـ على فعلـهـ، فالـخـيرـ عـنـ الـإـنـسـانـ قـيـمةـ لـاـ غـنـىـ عـنـهـاـ، حـتـىـ وـهـوـ يـقـرـفـ الإـثـمـ وـيـفـعـلـ الشـرـ؛ لـأـنـ حـالـةـ اـقـتـارـافـهـ الإـثـمـ يـتـمـنـيـ منـ صـمـيمـ نـفـسـهـ أـلـاـ يـفـعـلـ سـوـاهـ مـاـ هـوـ فـاعـلـ، وـإـلـاـ ضـاعـتـ عـلـيـهـ فـوـائدـ إـثـمـهـ، وـهـلـ يـرـيدـ سـارـقـ الـمـالـ- مـثـلـاـ- أـنـ يـتـعـرـضـ لـهـ سـارـقـ آـخـرـ فـيـسلـبـهـ مـاـ قـدـ سـرـقـ؟ـ هـلـ يـرـيدـ القـاتـلـ أـنـ يـقـابـلـ قـاتـلـ آـخـرـ فـيـقـتـلـهـ كـمـاـ قـتـلـ؟ـ (مـحـمـودـ، 1982: 122).

إنَّ مبحث القيم Axiology من خلال تناول كثير من الفلاسفة يهتم بدراسة ما يسمى بالخير Good، الذي يعد محوراً لكل الانطلاقات التي تهتم بدراسة القيم، حيث تكاد معظم المدارس الفلسفية تتفق على تعريف القيم بأنها الخير المرغوب، بمعنى أننا نرغب في ذلك الذي يسبب لنا خيراً ما، ونبعد عن ذلك الذي يسبب عكس الخير و هو الشر (بالروين، 1994: 12).

ومن خلال ما سبق فالقيمة هي كل ما يستحق العنااء والمرغوب فيه، وعلى هذا الأساس يكون السؤال: ما المرغوب فيه؟ هو أحد الأسئلة الرئيسية في نظرية القيمة.

لكن قد يحدث أن يرحب المرء في أمور ضئيلة القيمة، ويزهد في أمور عالية القيمة، ولهذا لا يمكن تقدير القيمة بحسب شدة الرغبة أو ضعفها، بل ثم عوامل أخرى تتدخل في ذلك التقدير، ولهذا يستبدل بالتعريف السابق تعريف آخر وهو: "القيمة هي صفة الشيء المعتبر أنه قابل للرغبة فيه، ذلك أن القيمة تقرر ما هو قابل للرغبة في مقابل ما هو مرغوب فيه" (بدوي، 1975: 89).

والقيمة الأخلاقية حكم شخصي يتطابق بدرجة ما مع ما يراه المجتمع خيراً بإطلاق، وهي القيم المثالية التي تستعمل كمعايير لأحكام القيمة وتوجه النشاط الأخلاقي (الجابري، 2001: 55).

وكأنَّ ما سبق سرده يقر أن الفلسفة تعنى بدراسة القيم المطلقة، وهذا ما يجبرنا على الإجابة عن هذا السؤال: ماذا يراد بالقيم المطلقة؟

يراد بها المثل العليا التي ينشدتها الإنسان لذاتها ولا يلتمسها لغرض يتغيره من ورائها؛ لأن الأشياء التي يطلبها الإنسان لتحقيق أغراض معينة تعد قيمًا نسبية متغيرة، وليس مطلقة ثابتة، فإذا أصابني مرض فإني سألتمس الدواء الذي يخلصني من بلائه، فأنا في هذه الحالة لا أطلب الدواء لذاته، ولكنني ألتمسه وسيلة للخلاص من شر المرض (الطويل، 1954: 7)، ومن هنا فالقيم النسبية لا تحمل قيمتها في ذاتها بل هي وسيلة تنتهي قيمتها بانتهاء الأغراض التي تتحققها.

مثل هذه القيم النسبية لا تعنى الفلسفة كثيراً ولا قليلاً، إنما تعنيها قيم أخرى تعد غaiات في ذاتها، وليس وسائل إلى تحقيق غaiات أبعد منها.

هذه هي القيم المطلقة تحمل قيمتها في ذاتها، ولا يختلف تقدير الناس لها باختلاف الزمان والمكان ولا تتغير نظرتهم إليها بتغير الظروف والأحوال، ولهذا اتفق جمهرة الباحثين على ظهرها "الحق"، "الخير"، "الجمال". (الطويل، 1954: 8).

ويبدو أن هذا التقسيم الثلاثي للقيم كان ذا نزعة مسيحية راجعة إلى فكرة التجسيد في الديانة المسيحية التي أكدتها هيغل Hegel (1770-1831) في جديته الثلاثية، فالجوهر الأول وهو الله يمكن أن يتبدى في أقانيم ثلاث هي: الأب، الابن، الروح القدس، وهي تقابل في الأفلاطونية المحدثة أو ما يسمى بنظرية الفيض بالعقل الأول

والنفس السماوية والجسم السماوي، ولعل المقدس (Holy) يتبدى هنا في قيم ثلاثة وهي: الحق و الخير والجمال (بالروين، 1994: 31).

وفق هذا المنظور فالقيم المطلقة (الحق - الخير - الجمال) مستوحاة من التثلث المسيحي (الأب، الابن، الروح القدس)، ولكن من ناحية أخرى فإن الفلسفة بطبيعتها نقدية، لذلك لا تقبل الأحكام السابقة إلا بعد تفكير وتمعن، فإلى جانب القيم المطلقة المتعارف عليها "الحق والخير والجمال" كثيراً ما نتحدث عن قيم معنوية، كقيمة الدين وقيمة الحب وقيمة الحرية، بل يمكن أن نطلق لفظ قيمة على كل هدف نسعى إلى تحقيقه، فالنجاح قيمة والسعادة قيمة والصحة والعدل والسلام والطمأنينة وتوكيد الذات كذلك.

ومن باب التحرر والاستقلال من التبعية يرتفع بعض الفلاسفة بتفكيرهم عن هذا التقسيم الثلاثي المألف، ومن دلالات ذلك يضاف إليها "التقديس الديني" Holiness أو العبادة Worshipmess قيمة رابعة (الطويل، 1990: 378)، وربما كانت القدسية هي أرفع القيم على الإطلاق التي اعترف بها الناس (دروكaim، 1966: 115)، فمن الجلي أن ينبع القيمة يرجع في نظر المتنبئين إلى أصل لا إنساني: أي فوق الإنساني، بل فوق الكوني، هذا الأصل هو مصدر الوجود ومصدر التقويم معاً، إنه الأصل المطلق، ويسمى الله في الديانات السماوية، وله في غيرها أسماء كثيرة متباعدة، ولكن من الجائز أن نلقي نظرة على القاسم المشترك في جميع الاعتقادات الدينية، وهو يمثل معنى المطلق، ويتميز بمفهوم عام هو مفهوم المقدس أو القيمة الأولى، مصدر سائر القيم الأخرى (العوا، 1986: 533)، ومن هنا نلاحظ أن الدين يحتل مكاناً مهماً في صنوف القيم، فالإنسان لا يمكن أن يكون إنساناً بغير ضوابط دينية، فالأخلاق دائمًا تتطلب مساندة الدين كونها مصدرًا من مصادر الحكم القيمي.

وإن كان جمهور الفلاسفة يكادون يجمعون على أن مهمة الدين العناية بحماية القيم الثلاثة الأولى أكثر من عنايته بقيمة رابعة تضاف إليها (ولف، 2017: 32).

وإذا كانت مهمة الدين العناية بحماية القيم الثلاث، فثمة قيمة أخرى جديرة بأن تضاف إلى قائمة القيم وهي قيمة (الحب).

ولعل هذا يذكروا سريعاً بفلسفة أفلاطون Plato (347-427 ق.م.) الذي أخبر بأن "الحب ينقصه الخير والجمال ويرغب فيهما" (أفلاطون، 1954: 69) ومن هنا فالحب الأفلاطوني توق إلى الكمال وهو سعي دائم لتحقيق قيمة الخير والجمال.

وإذا كان الفلاسفة التقليديون قد درجوا - تحت تأثير الديانات القديمة - على اعتبار القيم ثلاثة "الحق والخير والجمال" فإن الفيلسوف المعاصر لم يعد يجد حرجاً في أن يضيف إلى هذه القيم الثالثة قيمة رابعة، ألا وهي الحب! والحب هو الذي يخلع على تلك القيم الثلاث كل ما لها من قيمة؛ لأنه ماذا عسى أن يكون الحق دون

حب الحق، وماذا عسى أن يكون الخير دون حب الخير، وماذا عسى أن يكون الجمال دون حب الجمال؟ وبعد هذا أفلأ يحق لنا أن ندخل في عداد الدراسات الميتافيزيقية التي تتعرض للبحث في القيم، دراسة جديدة تتعرض فيها بالبحث لقيمة الحب، بل ألا يحتمل أن يكون الفيلسوف هو أقدر الناس على الحديث عن الحب؛ لأنه هو وحده الذي يعرف "أنك لكي تفسر الحب، فلا بد لك من أن تمضي إلى ما وراء الحب" (إبراهيم، 1984: 32)، ولأن الحب خاصية إنسانية، فالتقدير ينصب على الإنسان، وهو الذي يؤدي الدور الأبرز في عملية التقييم فهو المحكوم عليه، باعتباره موضوعاً من قبل الآخرين، وهو الحكم وصاحب الحكم من قبل ذاته على الآخرين، بمعنى أن الإنسان موصوف ومنعوت أو محمول عليه من قبل الآخرين، أو واصف أو ناعت أو قائل لما يحمل على الآخرين (بالروين، 1994: 34).

وفق هذا المنظور فالإنسان هو محور القيم، فلا قيم بدون إنسان فهو الحكم والمحكم عليه، وهو الموجود الوحيد الذي يضيق بواقعه ويسطير على ميوله ورغباته وأهوائه وتوجيهها إلى ما ينبغي أن يكون. على هذا الأساس فالإنسان هو واضح القيم وصانعها، وكثيراً ما يعلو على طبيعته في ظل قيم عليا تحكم تصرفاته وأ قوله وبها تكمل إنسانيته (الطوبل، 1986: 59).

المبحث الثاني: التفكير في الأحكام التقويمية:

تنقسم الأحكام إلى أحكام تقريرية أو أحكام تقديرية أو أحكام قيمة، وحتى يزداد الأمروضواً نستأنس بقول إميل دوركايم E. Durkheim (1858-1917): "نحن نجد أنه عندما نقول إن الأجسام ذات ثقل، وإن حجم الغازات يتغير تغييراً عكسياً، بالنسبة للضغط الواقع عليها، إننا من ذلك نقرر أحكاماً ينحصر عملها في تفسير وقائع معينة، أي: أحكام تشرح ما هو كائن، فتسمى لذلك أحكام وجود أو أحكاماً واقعية" (دروكايم، 1966: 141)، وهذا يعني أن أحكام الواقع هي شرح وتوضيح لما هو في الواقع، فعندما نقول: إن الأجسام ذات ثقل يمكن التحقق من صحته، ذلك بالرجوع للتجربة، هذا بالنسبة لما هو كائن، لكن ماذا لما ينبغي أن يكون؟ هناك أحكام غير هذه، إنها الحكم الذي يعترف للأشياء بصفة القيمة، بصفة أنها جديرة بالتقدير، و من أمثلته: الحكم الذي يعلن جمال عمل فني، أو الطابع الأخلاقي لفعل من الأفعال، وقد يكون هذا الحكم سليباً عندما ينفي عن الشيء القيمة التي ينبغي أن تكون له، و التي كان المرء يتوقع أن يجدها فيه (العوا، في فلسفة القيم: 277)، فاما إذا قلت عن شيء إنه أفضل من شيء آخر أو أجمل منه، أو إذا قلت عن موضوع ما إنه جميل أو قبيح، أو إذا حكمت على فعل ما بأنه حَيْرَ أو شرير، فإنني عندئذ أصدر حكماً تقديرياً لا أصف فيه واقعة، بل أعبر فيه عن شعور ذاتي (إبراهيم، 1972: 46)، وعلى هذا الأساس فالأحكام التقويمية معيارية تتجاوز ما هو كائن لتبيّن لنا ما ينبغي أن يكون.

إنّ هذا التفكير أدى بالفلسفه إلى عدم الموافقة على النظرة الوصفية إلى الأخلاق باعتبار أنّ موضوعها هو تحديد القواعد التي يسلك الإنسان بمقتضاه في الواقع، بل هم قد ذهبوا إلى أنّ موضوعها هو فرض القواعد التي ينبغي أن يحتذيها الإنسان في سلوكه (إبراهيم، 1966: 3).

وهنا يظهر الفرق بين علم الأخلاق الذي يصف السلوك الإنساني ويرتبط بما هو كائن، وبين فلسفة الأخلاق التي هي تقييم للسلوك الإنساني، واضعه أمامنا مبادئ، وقواعد نتسامى بها عن الواقع المعاش إلى ما ينبغي أن يكون مثلاً أعلى نسعى إلى تحقيقه.

ومن هنا فقد أبى الفلسفه أن يجعلوا من "الأخلاق" مجرد دراسة تقريرية للعادات والسنن والطبع الخلقية السائدة بين الناس؛ لأنهم رأوا أن مهمه "الأخلاق" إنما تتحصر في وضع "المثل الأعلى" وبيان "الكمال الأخلاقي" وتشريع "القانون الخلقي". و هكذا أصبحت "الأخلاق" في نظر الفلسفه هي "نظريه المثل الأعلى" أو هي الدراسة المعيارية للخير والشر (إبراهيم، 1966: 3).

وعلى هذا الأساس فالأخلاق فلسفة وليس علمًا، هدفها ليس دراسة ما هو كائن بل ما يجب أن يكون، إذ ليس المهم سلوك الإنسان في الوقت الحالي فقط، ولكن ما يجب أن يكون عليه هذا السلوك لكي يوصف بالأخلاقي (بودبوس، 2004: 146).

هذه النظرة النقدية للأخلاق يمكن أن توصف بأنها نظرة تقدمية، فهي لا تصف ما هو قائم، بل تهدف إلى معرفة ما يجب أن يكون، وما القيم والمبادئ التي يجب أن يسير عليها الإنسان الأخلاقي، لذا فهي لا تسلم بما هو كائن بل تهدف إلى التغيير نحو ما يجب أن يكون (بودبوس، 2004: 147).

وإذا كان من شأن العلم أن يتعلّق دائمًا بما هو كائن، وإذا كانت كل الأحكام العلمية لا تخرج مطلقاً عن كونها أحكاماً تقريرية، فالعلم وصفي بطبعيته؛ لأنّه يهتم بدراسة الظواهر على ما هي عليه، أما الأخلاق فإنّها بطبعتها معيارية؛ لأنّ الغرض الذي تهدف إليه هو تحديد "المثل الأعلى"، وبيان السبل التي يمكن عن طريقها أن يتحقق، ومنعنى هذا أن الأخلاق التقليدية هي أقرب ما تكون إلى نظرية عقلية في الخير والشر، فليس المهم في فلسفة الأخلاق أن نعرف كيف يحيا الناس في الواقع بل المهم أن نعرف كيف ينبغي أن يحيوا (إبراهيم، 1966: 9، 10).

وبتبعاً لما تقدم، فإنه ليس من عمل "الأخلاق" أن تكشف "القوانين" بالمعنى العلمي لهذه الكلمة، وإنما تتحصر مهمتها في تحديد "القواعد" على نحو ما يفعل المنطق، وبعبارة أخرى يمكن القول: إنّ الأخلاق في جوهرها تشريع، أعني ليس من وظيفتها العلم والمعرفة، بل التكليف والإلزام، أو ربما كان الأصح أن المعرفة والتکليف في الأخلاق شيء واحد.

ومن هذا يذهب العديد من الفلاسفة الأخلاقيين إلى أن الأخلاق نظرية وعلمية في وقت واحد، أي هي علم وفن معاً، ولكنها في رأيهم علم من طراز خاص؛ لأنها "علم معياري" يرتبط بالفلسفة أكثر مما يرتبط بالعلم بالمعنى الدقيق (إبراهيم، 1966: 11) وعليه فالطابع الغالب على الأخلاق "المعيارية" أو "المقياسية"، ومن ثم فهي فلسفة أكثر من كونها علمًا.

والسؤال الذي يتबادر إلى الذهن في هذا السياق إذا قلنا بأن العلم وصفي والأخلاق معيارية هو: هل هذا يعني ثمة تناقض بين الحقيقة العلمية والحقيقة الأخلاقية؟

يستحضرنا في هذا السياق رأي هنري بونكاري Poincaré (1854-1912) : " بأن الحقيقة العلمية التي يبرهن عليها لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن تقرب من الحقيقة الأخلاقية القائمة على الشعور ، ولكن على الرغم من ذلك لا نستطيع فصل الواحدة منها عن الأخرى ، فالذين يحبون إحداها لا يمكنهم إلا أن يحبوا الأخرى" (بونكاري، 1982: 6).

وهذا يعني استقلال العلم عن الأخلاق استقلالاً نسبياً لا ينبغي معه الفصل ، فالأخلاق والعلم متكملان ، وإن كانوا متمايزين في آنٍ واحدٍ.

وهكذا فإن الحقيقة العلمية ليست مناقضة للحقيقة الأخلاقية، فكلٍّ من العلم والأخلاق ميدانه الخاص ، وهذا ميدانان يتلامسان ، ولكنهما لا يتدخلان ، وإحدى هاتين الحقيقتين تدلنا على الهدف الذي يجب أن نسعى إليه ، والأخرى بعد تحديد الهدف ، تعرفنا بالوسائل الموصولة إليه ، فلا يمكن إذن أن تتناقضان؛ لأنهما لا يلتقيان أبداً فلا يمكن أن يوجد علم لا أخلاقي مثلاً لا يمكن أن توجد أخلاق علمية (بونكاري، 1982: 6، 7). هذا التفكير يجرّنا إلى سؤال: هل العلم خلو من القيم؟

هناك تحليلات فلسفية حاولت الإجابة عن هذا السؤال بطرح سؤال آخر مفاده:

هل العلم متحرر من القيم؟ هل تعبّر ممارسات البحث العلمي عن قيم التجريد والحياد والاستقلالية؟

الإجابة تتمثل في هذه التوضيحات:

التجريد: أن تقبل النظرية (الخاصة ب المجال بعينه) إذاً فقط إذا كانت تجسد في علاقاتها بالمعطيات المناسبة القيم المعرفية بدرجة عالية وفق أكثر المعايير المتوفرة صرامة.

الحياد: أنه نسبة إلى أي منظومة أخلاقية حيوية، ثمة نظريات (قبلت وفق التجريد) قابلة لأن تطبق بحيث تكرس إلى حد لا يستهان به تجسيد القيم التي تشكل تلك المنظومة.

الاستقلالية: أن العمليات العلمية والجماعات والمؤسسات التي تدعمها تستهدف مشكلة بحث، تكرس تجسيد التجريد والحياد دون توجيه (تدخل) عوامل مغايرة للمعطيات، القيم المعرفية، وبراعية الممارسين، وعلى وجه الخصوص دون توجيه القيم (غير المعرفية) (ليسي، 2015: 393).

عوًدًا على ذي بدء نقول: هل العلم متحرر من القيم؟ ومجمل الرأي أن هناك موقفين رئيسيين من صلة القيم بالعلم، أحدهما ينكر أن يكون للعلم شأن بالقيم؛ لأن مجاله الواقع و القوانين التي تجري على سنن حتمية و تثبتها الملاحظة و التجربة الموضوعية، فالحقيقة العلمية قائمة هنالك محايضة مستقلة عن الإنسان، و على رجل العلم أن يكشف عنها النقاب (فنصوة، 1984: 222).

هذا الموقف ينأى بالعلم عن الأخلاق، وذلك لاختلاف كل منهما عن الآخر سواء من الناحية الطبيعية أو من الناحية الوظيفية، والموقف الآخر يربط القيم بالعلم، فالقيم تسود وينبغي أن تسود في ممارسات البحث العلمي (الإمبريقي المنتظم). (ليسي، 2015: 398).

و خلاصة هذا الرأي: أن العلم مشحون بالقيم حتى النخاع، و أنه إذا تخل عن بعض قيمه فلكي يتبنى بعضا آخر منها، و هذا حكم و صفي بقدر ما هو معياري (الحصادي، 2015: 7).

والحق أننا لو أمعنا النظر، لاستطعنا أن ندرك أن العلم بوصفه نشاطاً بشرياً يُسلم ضمناً ببعض القيم، فلا يضع قيمة العلم موضع المناقشة، بل يفترض أن المعرفة أفضل من الجهل، وأنه من الخير للإنسان أن يعرف الأشياء على ما هي عليه، وأن من واجب العالم ألا يكتم الحقيقة عنا، حسنة كانت أم سيئة، وأن نتائج العلم كفيلة بأن تساعد الإنسان على المضي قدماً في تحقيق أغراضه.

إن هذه القيم جمِيعاً لا تدخل في صميم موضوع العلم أو مضمونه، ولكنها بلا شك تمثل الداعمة التي يستند إليها كل نشاط علمي، فالعالم الذي يؤمن بررسالته يشعر بقيمة الرسالة التي يعمل من أجلها، ويحس في قراره نفسه بأن الحقيقة هدف أسمى يستحق أن يضحي في سبيله بكل شيء (إبراهيم، 1972: 46)، وفق هذا المنظور لو فهمنا الروح العلمية على حقيقتها لعرفنا أنها تقوم على صفات أخلاقية، قبل أن تقوم على أية صفات عقلية. فالعالم الحق إنما هو ذلك الإنسان المخلص الذي يحب الحقيقة، ويتصرف بنزاهة الضمير، ولا يدع لأية مؤثرات خارجية فرصة التدخل فيما يصدر من أحكام، ومن هنا فإن للعلم قيمة كبرى في تكوين الأفراد خلقياً (إبراهيم، 1972: 47).

إن السعي المستمر إلى الحقيقة التي تتميز به حياة العالم، يؤدي به إلى اعتقاد الصدق وعدم التفريط في القيم المعنوية المرتبطة به، مهما كان مستوى أخلاق العالم في حياته الخاصة، بل إن القدرة على الاحتفاظ بموقف (الحياد)، بمعنى التجرد و البعد عن التحييز والهوى هي في ذاتها موقف أخلاقي لاشك فيه، ومن هنا فإن التعبير القائل إنّ العلم (محايض أخلاقياً) يمكن من وجهاً نظر معينة أن يعد تعبيراً غير كاف لوصف طبيعة العلم، فالحياد

نفسه موقف أخلاقي، أو هو انحياز إلى الأخلاق، وهكذا يكون الجهد العلمي هو ذاته نوعاً من الجهاد الأخلاقي، ويكون التحلي بقدر معين من القيم الأخلاقية صفة أساسية للعالم (زكريا، 1978: 228)، وبهذا فالأخلاقية تقتضي الحقيقة كما تقتضي تعزيز القيم المعنوية.

إن الحقيقة هي ذاتها قيمة عليا، وأن السعي إليها هو في ذاته خطوة أساسية في طريق الأخلاق، فالبصيرة التي نكتسبها بفضل الحقيقة، والاستنارة التي تبعنها في نفوسنا المعرفة هي بلا شك أمور أخلاقية أو مرتبطة مباشرة بالأخلاق، والتضحيات التي يبذلها العلماء من أجل تحقيق كشوفهم تنطوي على دافع أخلاقي لا شك فيها، إذ لا يمكننا أن نتصور العنا و الجهد والمكافحة التي يعانيها العالم إلا إذا كانت هناك روح معينة ذات طابع أخلاقي (زكريا، 1978: 228).

ومن المحاولات المضادة لهذا الطرح ما ذهبت إليه الوضعية المنطقية التي جاهرت بأن أحكام القيمة ليس لها معنى، يقول أ. آير Ayer (1910-1989): "أحكام القيمة ليست علمية ولذلك لا معنى لها، فهي ليست إلا تعبيرات عاطفية لا يمكن أن تكون صادقة .. بمعنى آخر أحكام القيمة عبارة عن تعبيرات عاطفية، وأن كل ما هو عاطفي لا يمكن أن يكون خاصعاً لمبدأ التحقق الذي تناهى به الوضعية المنطقية" (بالروين، 1994: 1) .(22)

وعلى الرغم من اختلاف أتباع الوضعية المنطقية فيما بينهم في بعض الأفكار والمبادئ الفرعية فإنهم يتتفقون على تلك المبادئ العامة التي تعد قضايا الأخلاق المعيارية خالية من المعنى، وذلك بناءً على مبدأهم -كما هو معروف- بمبدأ إمكانية التحقق.

فالبحث في القيم ميتافيزيقاً، و الميتافيزيقا لا يمكن أن تدرك بحسنة من الحواس، ومن بين هذه الأشياء غير المحسنة التي كتب عنها الفلاسفة، الخير والجمال، وعليه، فإننا نرى العبارات التي تتحدث عن هاتين القيمتين في الأشياء - قيمة الخير، قيمة الجمال - خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون علمًا ولا جزءاً من علم (محمود، 1953: 110)؛ لأن الشرط الأساسي الذي يجب أن يتوافر في أية قضية علمية هو إمكان التحقق من صدقها، ولا يكون هذا التتحقق ممكناً إلا إذا كان المعنى موضوعياً يشترك فيه الناس جميعاً، ولم يكن بالشعور الذاتي الشخصي الخاص بالمتكلم وحده، إن ما يقتصر على ذات المتكلم، لا يصلح أن يكون علمًا؛ لأنه ليس "معرفة" على الإطلاق، بل هو حالة شعورية وجاذبية يحسها صاحبها وحده (زكريا، 1978: 228).

مما سبق نصل إلى نتيجة تلخص موقف الوضعية المنطقية مفادها أن العلم خلو من القيم؛ لأن القيم خلو من المعنى.

وهكذا فإن الجدل اليوم على أشدة بين وجهة النظر العلمية التي ترغب في أن تكون لحرية البحث الأولوية باعتبار الحقيقة العلمية "محايدة" ، وطريقة صحيحة ليباتح البشر مسيرة التطور، فيما ترتفع أصوات أخرى في صف منع أي بحث علمي يقع بعيداً عن القيم.

المبحث الثالث: التفكير في منبع التقويم الأخلاقي:

من القضايا الأخلاقية التي هي مثار جدل ونقاش ما يعرف في الأوساط الفلسفية بمصدر الأحكام التقويمية، والسؤال عن صانع القيم الأخلاقية فهو الإنسان أم سلطة خارجية إلهية أو اجتماعية؟ إننا نسلك سلوكاً ونقوم بأفعال ونرى الآخر يسلك ويفعل، فنقيم سلوكنا وأفعالنا وكذلك سلوك وأفعال الآخرين، ونصدر حكماً على سلوك ما وفعل ما صدر عنا أو عن غيرنا بأنه فعل أو سلوك أخلاقي أو غير أخلاقي ، فإلى ماذا يستند هذا الحكم؟

للإجابة عن هذا السؤال ينقسم الفلاسفة عموماً إلى: مصدر ذاتي: العقل أو الضمير أو الحاسة الخلقية اللذة أو الألم طبقاً للعقل أو الضمير أو الحاسة الخلقية أو اللذة والألم يصدر حكمي القيمي بالخيرية أو بالشرية، هذا المصدر ذاتي في الإنسان، واتجاه آخر يراه في مصدر خارجي يتمثل في الدين أو المجتمع أو السلطة أو القانون، في هذه الأحوال حكمنا الأخلاقي يأتي وفقاً لتعاليم الدين أو عن سلطة قاهرة أو تشريعات القانون أو عادات وأعراف المجتمع (بودبوس، 2004: 155، 156).

ولنا هنا وقفة يسيرة لمناقشة هذه الاتجاهات السالفة الذكر :

أولاً: المصدر الذاتي:

1- العقل: هنا ارتدت القيم الأخلاقية إلى العقل دون الوجود، وبدت موضوعية مستقلة عن الفرد وأحساسه المتغيرة، وأصبح معيار القيم ثابتاً لا يتغير (الطوبل، 1986: 84).

و هنا تتبلور المثالية العقلية عند المحدثين من المثاليين، وحسبنا أن نقف قليلاً عند فلسفة كانت، فقد بدأ (كانط) القسم الأول من كتابه "تأسيس ميتافيزيقاً الأخلاق" بقوله: "من بين الأمور التي يمكن تصورها في هذا العالم، أو خارجه، لا يوجد شيء يمكن عده خيراً على وجه الإطلاق ودون قيد، اللهم إلا شيء واحد هو: الإرادة الخيرة" (كانت، 1965: 7) ، وهو يقصد بهذه الجملة أن الإرادة الخيرة هي وحدتها التي يمكن أن تكون خيراً في ذاته، ولا تكون وسيلة لغاية معينة، بل خيريتها غير مشروطة بشرط أو قيد، وبعبارة أخرى لا يوجد خير حقيقي سوى الإرادة الخيرة.

وليس الإرادة الخيرة عند (كانط) إلا العمل بمقتضى الواجب، ويكون إتيان الواجب بوازع من احترام عقلي لمبدأ الواجب، فسلوك الإنسان يصدر بموجب قانون عام صالح لكل إنسان، ويشترط أن يكون في وسع الإنسان أن يجعل قاعدة سلوكه قانوناً للناس جميعاً في كل زمان ومكان.

و لعل أهم الدلالات التي نخرج بها هنا أن (كانت) "رد مقياس خيرية الأفعال إلى طبيعة العقل البشري، وأن مستوى القيم الأخلاقية عنده ثابت لا يتغير عام مطلق من قيود الزمان والمكان والظروف والأحوال، وهو مرهون بإرادة الجنس البشري، وفق قانون صوري لا يقوم على دوافع تستمد من التجربة، ولا يهدف إلى غايات ينشد تحقيقها، وبهذا يصبح الواجب في مذهبه هو العمل بمقتضى قانون عام، وهذا القانون لا يصدر عن عاطفة - مهما بلغ سموها - بل عن العقل العملي وحده، والخيرية مرهونة بالباعتث باعتبارها مجرد تقدير عقلي لمبدأ الواجب، و ليس لنتائج الفعل فيها حساب" (الطويل، 1990: 427).

وفق هذا المنظور مصدر الحكم الأخلاقي ذاتيًّا قائم على العقل، وليس على المصدر الخارجي "الدين" بوصفه باعثًا على الأخلاق.

2) الضمير: من الناحية الأخلاقية "خاصة يصدر بها الإنسان أحكاماً مباشرة على القيم الأخلاقية لأعمال معينة، فإن تعلق بما وقع صاحبه ارتياح أو تأنيب، وإن تعلق بما سيقع كان آمراً أو ناهياً، وقد عنى به الحدسيون وعدوه قوة فطرية تدرك الخير والشر حسياً من غير خبرة سابقة، وأنكر الطبيعيون ذلك ورجعوا به إلى التجربة، وربطوا الحكم على أخلاقية الأفعال بنتائجها" (مجمع اللغة العربية، 1983: 110)، ولقد كان الضمير هو القانون أو السلطة العليا في نظام الطبيعة البشرية (Butler, 1969: 332)، عند الأسفف بطرل Raphael، 1692-1752م).

إن الطبيعة الإنسانية عند (بطار) تتألف من ثلاثة عناصر تشبه إلى حد كبير عناصر النفس عند (أفلاطون) وإذا كان (أفلاطون) قد انتهى إلى رد السيطرة إلى العقل فقد انتهى (بطار) إلى إرجاعها إلى الضمير فالطبيعة عند (بطار) تتألف من:

أ) مجموعة من الأهواء، والمشاعر، والشهوات وُسمى الدوافع Impulses وتمثل في الغضب والحسد والجوع والميل الجنسي، ونحوه من مشاعر ينزع كل منها إلى الإشباع دون نظر إلى نزوع غيره من الدوافع.

ب) تتألف من مبدئين أو باعثين آخرين يدفعان إلى العمل ويغريان به، أحدهما حب الذات Self-love الذي ينزع إلى تحقيق الخير لصاحبها، والآخر: الأريحية (الإحسان أو الإيثار) Benevolence - التي تهدف إلى تحقيق سعادة الآخرين دون اعتبار لمصلحة الفرد.

ج) تتألف من الضمير، وهو المبدأ الأساسي الذي يسود العناصر السالفة الذكر، ويحدد مجال نشاطها، بحيث يبدو في غير إفراط ولا تفريط، وللضمير سلطان مطلق ونفوذ لا يحده (الطويل، 1979: 372، 373)، ومن هنا كان الضمير المبدأ الأعلى الذي ينبغي أن يسود ويترأس كل العناصر في الطبيعة البشرية ويفحصها (Butler, 2010: 19).

ومن هنا يمكننا القول بأن الضمير مصدر حكم ذاتي في فلسفة (بطرار) الأخلاقية، وهو أعلى سلطة في نظام الطبيعة البشرية تدرك الخير والشر حسياً.

(3) الحاسة الخلقيّة: هي قدرة على تمييز الخير من الشر بضرب من الحدس، ويختلف مدلولها عند اتباع هذا المذهب عن مدلول حواسنا الخمس المعروفة... هذه الحاسة قوة باطنية يولد الإنسان، دون الحيوان، مزوداً بها (مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى: 65).

ومن أنصار هذا الاتجاه شافتسبرى Shaftesbury (1671-1713م)، الذي يؤكد بأن العاطفة هي التي تحركنا، فإذا كان هناك مخلوق " عاقل " لا يعمل من خلال عاطفة فليس ثمة خير ولا شر في طبيعة ذلك المخلوق (Raphael, 1969; 172)، فإذا ما عدنا إلى أنفسنا وجدنا فيها عواطف لا إرادية، هي الإعجاب بالنبل والخير واحترام الخسة والخبث، وذلك هو (الحس الأخلاقي) (كرم، د.ت: 158).

وهنا يبدو أن الحكم الأخلاقي يصدر عن حاسة أخرى هي (الحس الأخلاقي)، تلك الحاسة التي نميز بها بين الخير والشر، والتي تتميز بالبداهة وال المباشرة، ويستعان بها بوصفها أساساً للاستدلال الأخلاقي بالطريقة نفسها التي تستند بها حواسنا الخمسة على خصائص الأشياء وأثارها.

(4) اللذة أو الألم: التفكير في اللذة- بوصفها معياراً أخلاقياً وحيداً- قديم منذ السوفسطائيين (Sophists)، والقورينائية (Cyrenaics) في القرن الخامس قبل الميلاد، فاللذة هي "الخير الأعظم، وهي معيار القيم جميماً، هذا هو صوت الطبيعة فلا خجل، ولا حياء، وما القيود، والحدود إلا من وضع العرف، إذن فالسعادة في اللذة، وفي اللذة الحاضرة لكن من غير تعلق بها؛ لأن التعلق مصدر قلق وألم ومن غير تفكير في المستقبل؛ لأن المستقبل غيب والتفكير فيه مصدر قلق وألم كذلك فالحرية الحقة والسعادة الصحيحة في التخلص من الشهوة باللذة التي ترضيها أو بالتخليص من الحياة متى لم يعد منها نفع " (كرم، 1936: 284)، وهذا تظهر اللذة معياراً يحكم على الأفعال بمقتضاه.

و يشرح لنا جرمي بنتام J. Bentham (1745-1832م) هذا المبدأ حيث يقول في مقدمة كتابه (مبادئ الأخلاق والتشريع): "لقد وضعـت الطبيعة الجنس البشري تحت سطوة سيدرين مطريقـين هـما اللذـة و الـألم، فـهما يـتحكمـان فـي كلـ ما نـفـعـوكـلـ ما نـفـكـرـ فيهـ، وكلـ جـهـدـ نـبذـلهـ للـتحرـرـ مـنـهـماـ لاـ يـنتـهيـ بـغـيرـ الإـذـعـانـ لـهـماـ " (Bentham, 1823: 1)، وأـخـصـ ما يـمـيزـ هـذاـ المـبـداـ أـنـ مـعيـارـ الـقـيمـ يـكـونـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ النـتـائـجـ الـتـيـ يـقـدـمـهـاـ الفـعـلـ، فـإـذـاـ حـقـقـتـ نـتـائـجـ الـفـعـلـ لـذـةـ لـلـفـاعـلـ حـكـمـ عـلـىـ الـفـعـلـ بـأـنـهـ خـيـرـ، أـمـاـ إـنـ جـلـبـ الـأـلمـ فـيـكـونـ الـفـعـلـ شـرـاـ، ولـذـاـ يـجـبـ الـابـتـاعـ عـنـهـ.

ثانياً: المصدر الخارجي:

1) الدين: مذهب رجال الدين بعامة الذين يذكرون أن المصدر الوحيد للقيم والتقويم هو الله، فهو الذي يقرر ما هو حلال وما هو حرام، ما هو خير وما هو شر، وليس في الأفعال ولا في الأشياء في ذاتها صفة تقويمية، وإنما الذي يعطيها هذه الصفة هو الشرع الإلهي، فالتحسين والتقبيل هما من الله (بدوي، 1975: 19).

.(94)

إن القائلين بإرجاع مصادر القيم إلى الدين (الله) ملزمون بأن يؤكدوا أنها عامة مطلقة تصدق في كل زمان ومكان؛ لأن الله حين يحدد مفهوم الخير أو الشر لا يخاطب شعباً دون شعب ولا عصرًا دون عصر، إنما يوجه الخطاب إلى البشرية في كل زمان ومكان (الطويل، 1986: 66).

وصفة القول هنا: إن القيم لا تصدر عن الذات، فالله هو وحده الذي يحدد الخير والشر، وهو المصدر الوحيد للقيم والتقويم.

2) المجتمع: هو الذي يحدد الخير الواجب فعله والشر الواجب الابتعاد عنه، وهو الذي يدفعنا إلى عمل الخير بما يقدمه لنا من مكافآت مثل التقدير والاحترام، ويعنينا من إتيان الشر بوسائل معنوية مثل الاستهجان والسخرية الاجتماعية (بودبوس، 1983: 12).

وبناءً على ذلك يمكن القول: إنه عندما توجد الأخلاق -فيما يرى (دوركايم)- لا يمكن أن تكون لها صفة موضوعية، إلا إذا كان أمرها متعلقاً بجماعة مؤلفة من عدد من الأفراد يرتبط بعضهم ببعض، أي: يكونون فيما بينهم مجتمعًا أي: إن الأخلاق تبدأ على هذا الاعتبار حيثما يبدأ الترابط في جماعة أيًّا كانت هذه الجماعة (دوركايم، 1966: 70)، وقيم الأخلاق أو مثلاً العليا من طبيعة الظواهر الاجتماعية، تنشأ آلية باجتماع الناس بعضهم البعض، في أي ركن من أركان الأرض، ولا تكون أبداً من صنع الأفراد أو وضع الفلاسفة، والفرد لا يملك إلا أن ينما لتجيئات المجتمع ويستجيب لمقتضيات عرفه وتقاليد، فإن تمد الفرد على سلطانه كانت الفوضى والانحلال، وليس القيم إلا تعبيراً عن رغبات الأفراد في إرضاء المجتمعات التي ينتمون إليها (الطويل، 1986: 48)، وهذا مصدر القيم الذي يدين به الفرد مرده إلى المجتمع الذي ينتمي إليه، بمعنى أن المجتمع صانع القيم.

3) السلطة: يصدر هذا الرأي في جملته عن جمهورة الداعين إلى الدكتاتورية المطلقة بكل صورها.

إذا كان أصحاب مذهب الإطلاق اللاهوتي قد ردوا القيم إلى الله فإن بعض دعاء النظام الدكتاتوري قد نقلوا سلطة الله إلى الدكتاتور الطاغية المستبد وكفلوا له سلطانة برفعه فوق البشر، ومن هنا جاء مذهب الإطلاق السياسي political Absolutism (بدوي، 1975: 69)، ومن دعاء هذا المذهب توماس هوبز T. Hobbes (1588-1679) الذي كانت له رؤية متشائمة في الطبيعة البشرية. فقد كانت الحياة الطبيعية- فيما يراه- "حالة

حرب الجميع ضد الجميع" (هوبز، 2011: 140)، لذلك فهي حالة باشعة لا تخضع لقيود أخلاقية، حالة محفوفة بالمخاطر، والخوف المتبادل الذي له ما يبرره؛ لأن كل إنسان له الحق في كل شيء حتى في جسد غيره من الناس من أجل الحفاظ على حياته.

فمن الحكمة إذن ألا يعامل الإنسان غيره إلا بما يجب أن يعامله به غيره كفالة لأمنه وطمأنينته، ولا يتحقق ذلك إلا مع فرض العدالة والبر بالعهود وإكراه الناس على أن ينتظموا في مجتمع - على غير ما تقتضي طبيعتهم - وإلزامهم بأن يتعاونوا بعضهم مع بعض، تحقيقاً للصالح العام، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا متى وجدت سلطة عليا تتزعز حق السيطرة بحد السلاح، إذا لم يعطها لها الشعب بمحض إرادته؛ لترعى مصالحه وتケفل رفاهيته، وهذه السلطة - وكان يقصدها - ممثلة في ملك طاغية مستبد، يفرض على رعاياه في المجتمع أن يعيش بعضهم مع بعض في أمان، وأن يتعاونوا على إشاعة الطمأنينة والأمن، وأن يعملوا جادين من أجل المصلحة العامة (الطويل، 1986: 71)، ومن هنا "كان السيد الحكم هو المشرع، وهو حر في أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين ما دام يعتقد أنها في صالح الجماعة" (إمام، 1985: 380)، والظاهر هنا أن القيم ترتد إلى طاعة سلطة قاهرة بغية تقوم خارج الذات.

4) القانون: مصدر حكم قيمي لكنه يستند إلى رقابة سلطة خارجية، تنظم في الدافع الشرعي عن النفس، إنه حلول القوة الجمعية محل القوة الفردية، لكي تتصرف حيث يحق لهذه الأخيرة أن تتصرف، لكي تقوم بما يحق لها أن تقوم به، لكي تتضمن الأشخاص والحريات والأملاك، لكي تبسط سلطان العدل على الجميع (bastiya، 2012: 13).

والجدير بالذكر أن الحكم القيمي هنا يرتبط بالمسؤولية المدنية، أي بالأفعال الظاهرة سواء منها ما تم وما هو بسبيل الحدوث، وتتحدد هذه المسؤولية وفقاً للقوانين الوضعية الإنسانية لا وفقاً للقانون الأخلاقي؛ وإن اشتراكاً في بعض الأمور، ولهذا فإن كثيراً من الأفعال المحرّم ارتكابها بحسب القانون الأخلاقي لا تدرج تحت طائلة المسؤولية القانونية، والعكس صحيح أيضاً، فكثير من الأفعال التي يحرّمها القانون لا شأن لها بالأخلاق (بدوي، 1975: 222).

ومن هنا وعلى الرغم من أهمية القانون بوصفه مصدرًا قيمياً مهماً، فقد لا يعتد به أخلاقياً، فما هو قانوني ليس بالضرورة أن يكون أخلاقياً، وإن اشتراكاً - القانون والأخلاق - في بعض الأمور من حيث النتائج.

نتائج البحث

بعد أن أوضح الباحث آراء الفلاسفة واتجاهاتهم المختلفة في أصل القيم ومنبع التقويم الأخلاقي، يمكنه استخلاص نتائج عامة انتهت إليها الدراسة في النقاط الآتية:

- (1) إذا كانت الفلسفة تعنى بدراسة قيم الحق والخير والجمال، فإنه إلى جانب هذه القيم المطلقة المتعارف عليها كثيراً ما يتحدث فلاسفة عن قيم معنوية، كقيمة الدين، وقيمة الحب، وقيمة الحرية التي يمكن أن تضاف إلى قائمة القيم؛ بل يمكن أن نطلق لفظ قيمة على كل هدف نسعى إلى تحقيقه، فالنجاح قيمة والسعادة قيمة والصحة والعدل والسلام والطمأنينة قيمة، وتوكيد الذات قيمة...الخ
- (2) طبيعة العلاقة بين القيم والعلم مجمل الرأي أن هناك موقفين رئيين أحدهما ينكر أن يكون للعلم شأن بالقيم؛ لأن مجاله الواقع، والقوانين التي تجري على سنن حتمية وثبتتها الملاحظة و التجربة الموضوعية، فالحقيقة العلمية قائمة هنالك، محايضة مستقلة عن الإنسان، وعلى رجل العلم أن يكشف عنها النقاب، والأخر يقرن القيم بالعلم، فالقيم تسود، وينبغي أن تسود في ممارسات البحث العلمي التي تتبع غايتها في الحصول على فهم للظواهر ذلك أن البحث العلمي إنما يتم وفق استراتيجيات يمكن تفسير تبنيها عبر تفاعلاها التعزيزي المتداول مع قيم بعينها.
- (3) أن العلم مشحون بالقيم حتى النخاع، وأنه إذا تخلى عن بعض قيمه فلكي يتبنى بعضاً آخر، وهذا حكم وصفي بقدر ما هو معياري.
- (4) منبع القيم يتراجح الحكم بين اتجاهين: أحدهما مصدر ذاتي: العقل أو الضمير أو الحاسة الخلقية أو اللذة والألم، طبقاً للعقل أو الضمير أو الحاسة الخلقية أو اللذة والألم يصدر حكمي القيمي بالخيرية أو بالشرية. هذا المصدر ذاتي في الإنسان، واتجاه آخر يراه في مصدر خارجي يتمثل في الدين أو المجتمع أو السلطة أو القانون في هذه الأحوال حكمنا الأخلاقي يأتي وفقاً لتعاليم الدين أو عن سلطة قاهرة أو شريعات القانون أو عادات و أعراف المجتمع.
- (5) الموقف الأقرب إلى الصواب أن منبع الحكم القيمي ذاتيٌّ خارجيٌّ في آنٍ معاً، ذاتيٌّ لأنَّه نابع من الإنسان، وخارجيٌّ لأنَّه لا تقييم بدون مجتمع.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- (1) أفالاطون، 1954. (**المأدبة.. فلسفة الحب**) تعریف ولیم المیری. ط١. القاهرة: مطبعة الاعتماد.
- (2) إبراهيم، زکریا. 1966(**الأخلاق والمجتمع**) د.ط. القاهرة: مكتبة مصر.
- (3) إبراهيم، زکریا. 1972 (**مبادئ الفلسفة والأخلاق**) د.ط. القاهرة: دار المعارف المصرية.
- (4) إبراهيم، زکریا. 1984(**مشكلات فلسفية " مشكلة الحب"**) ط٣. القاهرة: مكتبة مصر.
- (5) ابن منظور. 1983.**(سان العرب)** د.ط القاهرة: دار المعارف.
- (6) إمام، عبد الفتاح إمام. 1985(**توماس هوبز "فيلسوف العقلانية"**) د.ط. القاهرة: دار الثقافة.
- (7) باستیا، فریدریک. 2012 (**القانون: منبر الحرية**) ترجمة نوح الهرموذی. ط١. عمان: دار الأهلية.
- (8) بالروین، محمد محمد. 1994(**الإنسان بين القيمة والنقطة**) د.ط. بیروت: دار النهضة العربية.
- (9) بدوي، عبد الرحمن 1975(**الأخلاق النظرية**) ط٢. الكويت: وكالة المطبوعات.
- (10) بوانکاری، هنری. 1982 (**قيمة العلم**) ترجمة المیلودی شغموم. ط١. بیروت: دار التّدویر.
- (11) بودبوس، رجب. 1983(**أخلاق الاجتماع**) ط١. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع.
- (12) بودبوس، رجب. 2004 (**فلسفة الفلسفة" مباحث الفلسفة**) الجزء الثاني: ط١. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- (13) الجابري، محمد عابد. 2001 (**العقل الأخلاقي العربي**) ط١. بیروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (14) الحصادي، نجيب. 2015. (**مقدمة كتاب هل العلم خلو من القيم؟ " القيم والبحث العلمي**) ترجمة نجيب الحصادي. ط١ القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- (15) دورکایم، إمیل. 1966(**علم اجتماع وفلسفة**) ترجمة حسن أنسیس. ط١. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- (16) زکریا، فؤاد 1978(**التفكير العلمي**). " عالم المعرفة ". العدد 3. سلسلة كتب ثقافية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مارس.
- (17) صلیبا، جمیل، 1982(**المعجم الفلسفی**) الجزء الثاني. د.ط. بیروت: دار الكتاب اللبناني.
- (18) الطویل، توفیق. 1979(**فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**) ط٤. القاهرة: دار النهضة العربية.
- (19) الطویل، توفیق. 1986 (**قضايا في رحاب الفلسفة والعلم**) د.ط. القاهرة: دار النهضة العربية.
- (20) الطویل، توفیق. 1990(**أسس الفلسفة**) ط١١. القاهرة: دار النهضة العربية.
- (21) الطویل، توفیق. وآخرون 1954. (**مشكلات فلسفية**) د.ط. القاهرة: وزارة المعارف المصرية.
- (22) العوا، عادل. 1986(**العدمة في فلسفة القيم**) ط١. دمشق: دار طلاس.
- (23) فضو، صلاح. 1984 (**نظريّة القيم في الفكر المعاصر**) ط٢. بیروت: دار التّدویر.

- (24) كانت، امانويل. 1965. (**تأسيس متيافينيقا الأخلاق**) ترجمة عبد العفار مكاوي. د.ط القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر.
- (25) كرم، يوسف. 1936 (**تاريخ الفلسفة اليونانية**) د.ط. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
- (26) كرم، يوسف. د.ت (**تاريخ الفلسفة الحديثة**) د.ط. بيروت: دار القلم.
- (27) ليسى، هيو 2015 (**هل العلم خلو من القيم؟ "القيم والبحث العلمي"**) ترجمة نجيب الحصادي. ط١ القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- (28) مجمع اللغة العربية، 2004 (**المعجم الوسيط**) ط٤. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- (29) محمود، زكي نجيب. 1953 (**خرافة المتيافينيقا**) د.ط. القاهرة: دار النهضة.
- (30) محمود، زكي نجيب. 1982 (**من زاوية فلسفية**): ط٣. بيروت: دار الشروق.
- (31) مختار، أحمد و آخرون. 2008. (**معجم اللغة العربية المعاصرة**) المجلد الرابع. ط١. القاهرة: عالم الكتاب.
- (32) هويز، توماس. 2011. (**اللفياثان" الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة**) ترجمة ديانا حرب، وبشري صعب. ط١ أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والترااث.
- (33) وهبة، مراد، 1979 (**المعجم الفلسفي**) ط٣. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.
- (34) وولف، أ. 2017. (**فلسفة المحدثين والمعاصرين**) ترجمة أبو العلا عفيفي. ط١. القاهرة: دار آفاق.

المراجع الأجنبية:

- 1) Audi; Robert, (1995) The Com ridge Dictionary of philosophy' Cambridge university' Lincoln' Nebraska' February.
- 2) Bentham; Jeremy (1823) , an Introduction Morals and Legislation , (a new Edition , by the author) , London.
- 3) Butler Joseph(2010) ,Five Sermons ; This text consists of the Preface and numbers , 1,2,3,11,12 , from Butler's Fifteen Sermons. by Jonathan Bennett , First launched: December.
- 4) Naagarazan; R. S (2006), Professional, ethics and Human values 'Published by New Age International (P) Ltd New Delhi July.
- 5) Raphael; D. D(1969) ; British Moralists ; "1650 – 1800 (I) Hobbes – Gay " oxford.